صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

موجز تعريفي
مشروع نظام المقاصة العربية

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

صندوق النقد العربي
الدائرة الإقتصادية والفنية
هاتف : 6171552 2 971+
بريد إلكتروني : economic@amfad.org.ae
الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae

مشروع نظام المقاصة العربية

أ. الهدف

يهدف مشروع نظام المقاصة العربية إلى تشجيع وتنمية الأنشطة والمبادلات التجارية والاستثمارية البينية العربية، وتوفير منصة حديثة تُشجع استخدام العملات العربية القابلة للتداول في مقاصة وتسوية المعاملات العربية وتؤدي إلى تخفيض كلفة انجاز التحويلات والمدفوعات بين الدول العربية وتخفيض المدة الزمنية لها. كذلك يسعى النظام إلى الربط مع الشركاء التجاريين الرئيسين للدول العربية، بما يعزز من فرص تقوية العلاقات التجارية والاستثمارية مع هؤلاء الشركاء.

ب. الخلفية

استند مقترح انشاء النظام الإقليمي، إلى دراسة جدوى اقتصادية ومالية شاملة من قبل جهة استشارية، بيّنت توفر جدوى مالية وتحقيق منافع اقتصادية ومصرفية متعددة للسلطات الإشرافية وللمؤسسات المالية والمصرفية، على ضوء حجم التعاملات والتدفقات المالية واتجاهاتها بين الدول العربية وبالاستناد إلى افتراضات متحفظة لعدد وحجم العمليات التي يمكن لهذا النظام الإقليمي إنجازها. بارك مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماع المجلس في الجزائر عام 2014، التوجه لمزيد من الدراسة تمهيداً لتصميم النظام، والحرص على الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة.

ج. المعايير والمبادئ الأساسية

يستهدف النظام الالتزام التام بالمعايير الدولية التي تجعله نظاماً موثوقاً على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. كذلك الحرص على أن يتمتع النظام بقدر عال من الحماية لضمان أمن المعلومات والمعاملات، وسهولة التطبيق، وألا يستلزم تعديلاتٍ جوهرية في الأنظمة الآلية المستخدمة على مستوى كل دولة، الى جانب تعزيز فرص مشاركة المؤسسات المصرفية العربية فيه.

لذلك، تم تصميم النظام ليتوافق مع مبادئ البنية التحتية لأسواق المال الصادرة

عن بنك التسويات الدولية ((PFMIs، والمعايير الدولية الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ((FATF، والمعايير الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص مكافحة الإرهاب، ولوائح المنع الصادرة من منظمة الأمم المتحدة. كذلك الالتزام بالقوانين والتشريعات ذات الصلة الصادرة عن دولة مقر النظام، وأي لوائح تصدرها الدول التي يتم استخدام عملاتها كعملات للتسوية في النظام الإقليمي.

د. مكونات التصميم لنظام المقاصة العربية

مرّ المشروع بمراحل متعددة، تم فيها إعداد عدد من الدراسات والتقارير وتنظيم العديد من الاجتماعات وورش العمل، وصولاً لمرحلة التصميم في عام 2016. تم إعداد التصميم من شركة استشارية متخصصة بالتعاون ومشاركة فريق عمل يتكون من ممثلي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية وفنيين من صندوق النقد العربي وخبراء من البنك الدولي وبنك التسويات الدولية.

تتمثل أهم ملامح نموذج عمل النظام، أنه يقوم على إنشاء آلية مركزية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية خلال اليوم، بما يراعي حد أدنى من المتطلبات ليتوافق مع نظم المدفوعات لدى الدول العربية. كذلك يقوم التصميم على الالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية ذات الصلة. وهناك مرونة في المشاركة في النظام من قبل المصارف المركزية والمصارف التجارية، وفقاً لمرئيات كل مصرف مركزي. والرؤيا أن يقوم النموذج على استخدام العملات العربية في عمليات المقاصة والتسوية، إلى جانب العملات الدولية الرئيسة. كذلك فإن النظام يقوم في المرحلة الاولى على الحد من المخاطر الائتمانية عبر الاشتراط بتوفر الأموال في الحسابات قبل إجراء عملية التحويل. تم استكمال وثيقة التصميم خلال شهر يوليو 2017.

هـ. إطلاق مرحلة التنفيذ

اعتمد المجلس الموقر لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في اجتماعه بتاريخ 17 سبتمبر 2017 في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، التصميم المقترح للنظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية. واقتراح إنشاء مؤسسة تدير النظام تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، بموجب اتفاقية محلية مع دولة مقر المؤسسة توفر لها الإطار القانوني والمزايا والحصانات اللازمة لإدارة النظام بكفاءة وفعالية ويكون رأس مالها

المصرح به 100 مليون دولار أمريكي، يمتلكها صندوق النقد العربي، على أن تتاح الفرصة لمشاركة مصارف تجارية في الملكية في فترة لاحقة. ويتولى صندوق النقد العربي اتخاذ ما يلزم لإنشاء الكيان القانوني والتنظيمي للنظام لتمكينه من بدء عملياته. كما تم تشكيل لجنة مصغرة على مستوى المحافظين للإشراف على تنفيذ النظام.

وقد وافق المجلس الموقر لمحافظي صندوق النقد العربي، خلال اجتماعه السنوي الحادي والأربعين المنعقد في البحر الميت بالمملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 10 أبريل 2018، على القرار الذي اتخذه المجلس الموقر لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بشأن إنشاء النظام الإقليمي، وباشر الصندوق استناداً لذلك إجراءات التنفيذ، حيث عمل على التواصل والتشاور مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إدراكاً للأهمية الكبيرة للدعم والمساندة التي يحتاجها المشروع من هذه المصارف، للوصول إلى إنشاء الكيان الذي سيتولى إدارة النظام الإقليمي ووضعه بالخدمة في أقرب فرصة ممكنة، تأكيداً للأهمية الاستراتيجية للنظام باعتباره حاجة ملحة للدول العربية.

و. خطة التنفيذ

استناداً لوثيقة التصميم المعتمدة، قام الصندوق بإعداد ورقة مرجعية وخطة تفصيلية لمرحلة التنفيذ، حددت الأنشطة والمخرجات التي يتعين استكمالها بمساعدة شركة استشارية، وصولاً لمباشرة نظام المقاصة العربية لخدماته وأنشطته. تضمنت خطة العمل مكونات المسارات الرئيسية ومخرجاتها، حيث توزعت الخطة على سبعة مسارات هي: منظومة حوكمة مرحلة التنفيذ والتوجه الاستراتيجي، إنشاء الكيان المؤسسي وتكوين الهيكل التنظيمي، بناء عمليات وإجراءات النظام، الجوانب القانونية والتشريعية، تشخيص الحلول التقنية واقتناء البرمجيات والأجهزة، بناء وتنفيذ النظام، إضافة لمتطلبات الانتقال لمرحلة التشغيل.

تراعي خطة التنفيذ، إرساء المتطلبات القانونية اللازمة لعمل نظام المقاصة العربية، وسرعة إنشاء الكيان التنظيمي وصولاً لمباشرة تقديم الخدمات في أقرب وقت ممكن، بالاستفادة من التقنيات المالية الحديثة وما تتيحه من فرص لتقديم منتجات مبتكرة ذات قيمة مضافة للبنوك العربية، مع مراعاة الامتثال الكامل لكافة المعايير والمبادئ الدولية ذات العلاقة.

ز. حوكمة مرحلة التنفيذ

يعتمد نجاح مرحلة التنفيذ على التواصل والتشاور مع جميع الأطراف ذات العلاقة. يأتي في مقدمتها المجلس الموقر لمحافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من خلال الدور الإشرافي الهام للجنة المصغرة من المحافظين، كذلك من خلال إشراك المنسقين بالمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الذين تم تعيينهم من قبل أصحاب المعالي والسعادة المحافظين، إلى جانب الاستفادة من خبرات أعضاء اللجنة العربية لنظم الدفع والتسوية، ومشورة المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين وبنك التسويات الدولية والخبراء والمستشارين المتخصصين، إضافة إلى التشاور مع البنوك التجارية والمؤسسات المالية وشركات الصرافة في الدول العربية الذين يمثلون المستخدمين للنظام، للتعرف على احتياجاتهم ومرئياتهم لتطوير خدمات وأنشطة نظام المقاصة العربية. التشاور قائم كذلك مع مقدمي الخدمات المالية على المستوى الدولي بسياق رؤية بعيدة المدى لارتباط النظام بمنصات التسوية الأخرى.

للمزيد من المعلومات يرجى التواصل على البريد الإلكتروني:

ARPS@amf.org.ae